التنمية المستدامة وواقعها في الجزائر

The reality of sustainable development in Algeria

بوزاغو أسماء	سنوسي بن عومر	خروبي محمد
BOUZAGHOU Asma	SENOUCI Benoumeur	KHARROUBI Mohamed
أستاذة مؤقتة	أستاذ محاضر "أ"	أستاذ مؤقت
جامعة تيارت	جامعة معسكر	جامعة تيسمسيلت
asmaa051992@hotmail.com	Senou_ben@yahoo.fr	kharroubimohamed@gmail.com
06.63.08.14.11	06.97.51.81.07	07.70.98.17.17

تاريخ الاستلام: 2021/01/12 تاريخ القبول: 2021/04/28 تاريخ النشر: 2021/05/10

ملخص:

حضيت قضية التنمية المستدامة مكانة هامة في الجزائر ، إذ أصبحت تندرج ضمن أولويات إستراتجية الدولة طيلة العقود الأخيرة والتي تميزت بإطلاق العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة مختلف التحديات و العقبات الراهنة و المستقبلية التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

وقد تميز مسار التنمية في الجزائر بالعديد من التغيرات و التحولات و التي كانت استجابة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المحيطة بها .

الكلمات المفتاحية : التنمية ، التنمية المستدامة ،الإصلاحات الاقتصادية.

تصنيفات JEL G17، G11 .

Abstract:

Sustainable development is one of the most important fields in our country. In fact, it becomes a priority in the country strategy since decades. Thus, many economic, legal and structural reforms were issued in order to face current and future challenges and constraints that hamper the realization of comprehensive development.

The development path in Algeria was marked by many changes and transformations that were in response to the surrounding economic, social and political condition .

Key words : development , Sustainable development.

Jel Classification Codes G17 ،G11.

مقدمة

التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية كما تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد ومؤسسات وحكومات.

ويستوجب لتحقيق التنمية المستدامة وضع العديد من الاستراتجيات المتكاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، والتي تهدف إلى تحقيق السلم و الأمن والحد من الفقر و البطالة و تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة و النمو السكاني ، إضافة إلى تطوير مناهج و أساليب التعليم و البحث العلمي و كل ما يتوافق و احتياجات التنمية المستدامة و عليه نقوك بطرح الإشكالية التالية :

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر ؟

من خلال الإشكالية السابقة سنقوم بصياغة الأسئلة التالية ؟

1- ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟

2- ما هي أهداف و أهم الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة؟

3- كيف هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر

وللإجابة على لإشكالية المطروحة سوف نقوم بالتطرق إلى :

أولا : ماهية التنمية المستدامة

ثانيا : واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

أولا : ماهية التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة :

"التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى.

هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد. (كريم، 2010)

و تعرفها المنظمة العربية في تونس على أنها ، عملية إعداد خطط للتنمية تستهدف استثمار الموارد الطبيعية ولكن ليس على حساب الموارد الطبيعية في تدهور نوعيتها ، أو قلتها وتحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم ، بل تنمية الموارد للأجيال الحالية و الأجيال القادمة و يقع العبئ الأكبر على الدولة و مؤسسات المجتمع و الفرد في التنمية. (فتيحة، 2015)

2- أبعاد التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي و البيئي

أ- البعد الاقتصادي :يعنى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة استمرارية وتعظيم الرفاهية الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل :الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

ب-البعد البيئي :يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على م ا رعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف .أما في حالة تجاوزت تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي .وعلى

هذا الأساس يجب وضع الحدود أما الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه وقطع الغابات و إنجراف التربة.

ج- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. (نادية)

3- أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية واعية ، معقدة ، طويلة ا لمد ، شاملة و متكاملة في أبعادها . و بذلك تسعى هذه التنمية إلى تحقيق مجموعة من ا لهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة .
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان ، حيث تحاول هذه التنمية من خلال عملياتها التخطيطية لتنفيذ سياسات تنموية تحسن نوعية حياة السكان اقتصاديا و اجتماعيا و نفس يا و روحيا ، من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو ، بشكل عادل و مقبول و ديموغرافي.
- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم للمشاركة الفاعلة لاتخاذ القرار في إعداد و تنفيذ و متابعة برامج و مشاريع التنمية المستدامة .
- تفعيل مبد أ المشاركة السياسية ، كلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الاستهلاك ومواقع المصادر و أنماط الحياة . كما أن الاستدامة البيئية ل يمكن تحقيقها دون التزامات سياسية لإحداث التغيير من الأعلى و المشاركة من الأسفل

- استحداث فرص العمل إذ يمكن أن تشجع السياسات الاقتصادية الكلية ، وكذلك سياسات التنمية القطاعية ، بروز مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماط أكثر استدامة من الاستهلاك و الإنتاج على الصعيد الوطني . ويمكن أن يسهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة ، و لاسيما خدمات و إنتاج المنتجات الملائمة للبيئة، في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا. (فتيحة، 2015)
- ربط التكنولوجيا الحديثة في المجال التنموي و كيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة . (الحسين، 2016)

4- **مؤشرات قياس التنمية المستدامة** : تنقسم مؤشرات قياس لتنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في :

أ- المؤشرات الاقتصادية : تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية فيما يلي :

- نصيب الفرد من الدخل و نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي.
- الميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.
- نسبة الديون من الناتج الاجمالي.
- نسبة المساعدات الخارجية من النانج الاجمالي.
- الاستهلاك السنوي للطاقة و كثافة استخدامها .
- كمية إنتاج النفايات .

ب- المؤشرات الاجتماعية : من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي :

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- نسبة السكان العاطلين عن العمل.
- الصحة العامة.
- التعليم و التكوين.
- الأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم .
- النسبة المئوية للنمو السكاني

ج-المؤشرات البيئية : من أهم المؤشرات البيئية ما يلي :

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- الكمية المستخدمة من المبيدات .
- انبعاثات الغازات الدفيئة .
- مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
- الأراضي المتأثرة بالتصحر.
- نصيب الفرد من المياه العذبة.

د- المؤشرات المؤسسية : من بين المؤشرات المؤسسية ما يلي :

- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها.
- عدد مستخدمي الأنترنت لكل 1000 مواطن .
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن .
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن .
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي و التنمية من إجمالي الناتج المحلي. (دنيا، 2018)

ثانيا : واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

1- الواقع الراهن للتنمية المستدامة في الجزائر :

خلال السنوات الأخيرة، وضعت الجزائر عدة آليات مؤسسية وقانونية ومالية داخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار ، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي و السلطة العامة و المجلي الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة ، و هو جهاز للتشاور متعدد القطاعات و يرأسه رئيس الحكومة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني ، و هو مؤسسة ذات صبغة استشارية . وقد تم انجاز العديد من الأعمال المهمة في تم انجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة و التي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ، و أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين منها على الخصوص محاربة الفقر و السيطرة على التحولات الديموغرافية ، والحماية و الارتقاء بالوقاية الصحية و تحسين المستوطنات البشرية و الإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة ، وقد لوحظ مع ذلك ، أن هناك معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية و مشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا و غياب أنظمة الإعلام الناجعة ، أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول الأعمال. (ساسية، 2016)

أ- في المجال الاجتماعي :

بناءا على التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة فقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر قد تراجع بين عامي 1995 و 2005 من 25.23 % إلى 16.60% ، ويعود الفضل في ذلك إلى برامج دعم الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو ، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة ، فبعدما كانت تتجاوز 30% في عام 1999 انخفضت هذه النسبة إلى 12.3 % عام 2006 و 10.2 % عام 2009 ، ومن جانب آخر يشير نفس التقرير إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية .

إن هذه المؤشرات تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية المستدامة ، ولتحقيق ذلك لابد من التحكم في تفاقم مشكلة الفقر و البطالة.

ب- في المجال البيئي :

- **مشكلة التصحر** : يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر حيث يهدد العديد من الأراضي الزراعية الخصبة .

- **تلوث البيئة** : لقد تفاقمت مشكلة التلوث في الجزائر بشكل مقلق جدا يعود ذلك إلى النمو المتزايد للسكان (تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرات ما بين عامي 1962 و 2002 من 6 مليون نسمة إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة ، و يتوقع أن يصل إلى 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 و ما يولده من ضغوطات في مجالات السكن و العناية الصحية و الطاقة و المياه و غيرها من الخدمات.

ج- **مشكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية** : حيث يتم تحويل مساحات هائلة من الأراضي الخصبة إلى مباني و مساحات اسمنتية ، بالإضافة إلى فقدان كميات كبيرة من الثروة الغابية بسبب الحرائق ، حيث انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980 ، ومن المتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي. (ساسية، 2016)

2- أفاق التنمية المستدامة في الجزائر : 2015-2019

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد و مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

أ- **محتوى برنامج التنمية للفترة 2015-2019** : رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إل تحقيق معدل نمو يقارب 7 % مع آفاق سنة 2019. (صاطوري، 2016)

وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ 200 مليار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600 مليار دينار .

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي

- **تطوير الاقتصاد الوطني** :وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية** :وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

- **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية** :وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار والاتصال؛

- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛

- تحسين نوعية الحكومة ومحاربة البيروقراطية؛

- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛

- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

ب- **متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015-2019 :**

من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

- **عصرنة المنظومة المصرفية والمالية** :في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الأتي :

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛

- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛

-تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن .

تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

- **توسيع وعصرنة القطاع الصناعي** :ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي (صاطوري، 2016)

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

- تطوير النشاطات الفلاحية :لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة .
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها : من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم .
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛ تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب و الهضاب.
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة و وهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

وعليه ، يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أما انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أمال جديدة للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول الغير المستقرة. (صاطوري، 2016)

3- جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة . وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن21 .

يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكن ناقصة	هزيلة
– محاربة الفقر – تغيير أنماط الاستهلاك – مستوطنات بشرية – التخطيط و الادارة المتكاملة للموارد الأرضية . – محاربة إزالة الغابات. – محاربة التصحر و الجفاف. – الاستغلال المستدام للجبال. – البيوتكنولوجيا –المحيطات ، البحار ، المناطق الساحلية و مواردها. – نفايات خطرة –التربية و التوعية العامة و التدريب.	– إدماج الاشكالية البيئية و التنمية في عملية اتخاذ القرار. – حماية الجو. – الحفاظ على التنوع البيولوجي . – الموارد المائية. – المواد الكيماوية السامة. – المزارعون – المواد و الآليات المالية. – التكنولوجيا و التعاون و بناء القدرات. – العلم في خدمة التنمية المستدامة. – التعاون الدولي من أجل بناء القدرات. – الصكوك القانونية الدولية. – الاعلام من أجل اتخاذ القرارات.	– التعاون و التجارة الدوليان – الحفاظ على التنوع البيولوجي. – المزارعون . – الترتيبات المؤسسية الدولية.

المصدر : بوزيان الرحماني هاجر ، بكدي فطيمة ، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير ،المركز الجامعي بخميس مليانة ، ص05 .

خاتمة

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون إن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يصبو هذا البرنامج إلى بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على قطاع المحروقات.

الاقتراحات و التوصيات :

- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات؛
- محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، وإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛
- تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء إقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الجزائري؛
- مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية؛

قائمة المراجع :

1- زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر (من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع ، 2010.

2- شبانة نادية ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد10 .

3- بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة ، التنمية المستدامة بين الطرح النظري و الواقع العملي (دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015) ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد الحادي عشر .

4- بن حليمة سليمة ، خضراوي ساسية ، واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة دفاتر بوادكس ، العدد رقم 06 ، سبتمبر 2016.

5- الجودي صاطوري ، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات ، مجلة الباحث ، العدد 16 ، 2016 .

6- بن الطاهر حسين ، التنمية المحلية و التنمية المستدامة ، مجلة العلو الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 24 ، مارس 2016.

7- بوزيان الرحماني هاجر ، بكدي فطيمة ، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير ،المركز الجامعي بخميس مليانة ،

8- خنشول دنيا ، واقع التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015) ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، جوان 2018 .